

علاقة الزواج العرفي بالتعديلات في قانون الاسرة 2005 دراسة تحليلية في ظل التحولات الاسرية في المجتمع الجزائري.

The Relationship Between Customary Marriages and Amendments to the Family Code 2005 is an Analytical Study in View of the Family Transformations in Algerian Society.

هيباوي الطاهرة

جامعة تمنراست (الجزائر)، haibaoui_tahra@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/04/13 تاريخ القبول: 2025/01/02 تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص: ظاهرة الزواج العرفي من الظواهر التي تشهد تفاقما ملحوظا في السنوات الاخيرة في المجتمع الجزائري نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاجتماعية الثقافية، الاقتصادية والسياسية، كذلك المتعلقة بالتعديلات الاخيرة في قانون الاسرة الجزائرية وكذا مجمل التحولات الاجتماعية التي شهدتها هذا المجتمع في زمن العولمة. وتأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لحصر بعض اهم عوامل الزواج العرفي الناتجة عن الثغرات القانونية في تعديلات قانون الاسرة 2005، وذلك في ظل التحولات الاجتماعية والاسرية العامة في المجتمع الجزائري ومدى انعكاسها على تفشي ظاهرة الزواج العرفي التي لا تزال تستمد وجودها من بعض القيم السائدة في إطار الثقافة الشعبية في الجزائر، الامر الذي يدفع بعدد معتبر من الافراد الى استغلال الفرص والثغرات القانونية في اتمام عقد الزواج بشكل عرفي رغم ما لهذه الظاهرة من هضم لحقوق المرأة والطفل. **كلمات مفتاحية:** زواج؛ زواج عرفي؛ قانون الاسرة؛ التغير الاجتماعي؛ التحولات الاسرية؛ المجتمع الجزائري.

Abstract: The phenomenon of customary marriage is one of the most remarkable phenomena in recent years in Algerian society as a result of a combination of social, cultural, economic and political factors, such as the recent amendments to the Algerian Family Code, as well as the social transformations that this society has witnessed in a time of globalization.

This paper is an attempt to identify some of the most important factors of customary marriage resulting from legal gaps in the 2005 amendments to the Family Code, given the general social and family changes in Algerian society and their impact on the prevalence of the phenomenon of customary marriage, which still derives from some of the values prevailing within the framework of popular culture in Algeria. This leads a significant number of individuals to exploit the opportunities and legal gaps in the customary completion of marriage contract despite the fact that this phenomenon has digested women's and children's rights.

Keywords: marriage; customary marriage; family law; social change; Family Transformations; Algerian society.

مقدمة:

تهدف الدراسة الى فهم اهم عوامل الزواج العرفي في المجتمع الجزائري أين هو موقع ظاهرة الزواج العرفي حيثياته من هذه التغييرات التي جعلت الثقافة التقليدية في صدام قوي مع القيم والمعايير الجديدة المتأثرة بتطور التعليم والتحضر والاستخدام الواسع لوسائل الاعلام والاتصال، خاصة وان قانون الاسرة في آخر تعديلاته لا يزال يفتح ابواب معينة تسمح باستمرارية تفشي الظاهرة، امام ذلك نلاحظ اتساع فئة طالبي الزواج العرفي الراغبين في تحقيق رغبات خاصة سواء كانت نابعة من القيم الاجتماعية او تحايل، وذلك يكون بالبحث عن ثغرات قانونية واستغلالها.

اولا: مفاهيم الدراسة

1-1- مفهوم الزواج:

1-1-1- التعريف الشرعي:

يعد الزواج في رأي الكثير من فقهاء الشريعة الاسلامية وفي الكثير من كتب الفقه بأنه " عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدین بالآخر على الوجه المشروع" (عادل، بدون سنة نشر، صفحة 11)

1-1-2 التعريف القانوني:

وضع المشرع الجزائري تعريف الزواج في قانون الاسرة حيث تنص المادة الرابعة منه على ان الزواج " عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من اهدافه تكوين اسرة اساسها المودة والرحمة والتعاون واحصان الزوجين والمحافظة على الانساب" (العربي، 2005، صفحة 31).

1-1-3 التعريف الاجتماعي:

وهنا يكثر الحديث لاختلاف وجهات نظر علماء الاجتماع الى الزواج فورد في معجم علم الاجتماع ان " الزواج مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها واحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة الى اخرى، ويمكن تعريف الزواج بالعلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان

البالغان انجاب الاطفال وتربيتهم تربية اجتماعية واخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها واهميتها (دينكن، 1986، صفحة 138)

1-2- تعريف الزواج العربي:

وهو زواج يتم بمجرد القبول بين رجل و امرأة كاملة الاهلية تبادل الرضا بالزواج والاتفاق عليه دون اتخاذ اي تدابير قانونية اخرى في سبيله، وهناك وسائل عديدة يتم بها الزواج وتختلف هذه الوسائل تبعا لاختلاف المجتمعات، ومن هذه الوسائل نظام التعاقد الذي يتم بين الرجل والمرأة او من يمثلها وفقا للشريعة التي يسير عليها المجتمع الذي يعيشان فيه" (بدوي، 1993، صفحة 258)

1-3- الاسرة:

الاسرة مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والاضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، فقد اودعت الطبيعة في الانسان هذه الضرورة بصفة فطرية، وذلك لا يتحقق الا باجتماع الجنسين ليكون اتحادهما الدائم المستقر اسرة بصورة يقرها المجتمع. (الحشاب، 1975، صفحة 43)

الوحدة الاجتماعية الاولى التي تقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الاسرة نواه المجتمعات وهي اساس جميع النظم (بدوي، 1993، صفحة 152).

1-4- التحول الاسري:

يرى الباحث "تالكوت بارسونز" ان نسق الاسرة يخضع للتغير مثله مثل باقي الأنساق الاجتماعية الاخرى، استجابة لما يحصل حوله من تغيرات خاصة في مجال التحضر والتقدم التكنولوجي، حيث ان الاسرة بعدما كانت تسمى بالأسرة الممتدة، اصبحت اليوم تسمى بالأسرة النواة التي لها علاقات فردية خاصة وتتميز بتقلص سلطة الأباء وبروز العلاقات الزوجية في مكان العلاقات القرابية وتغير عميق في الوظائف التي تؤديها الاسرة (علياء، 2009، صفحة 30).

ثانيا: اهم معالم التحول الاسري في المجتمع الجزائري:

رغم موجات التغيير التي عرفتها الاسرة الجزائرية الا ان العلاقات والروابط ما بين افرادها تبقى في أغلبها اجتماعيا كتلك العلاقات التي تميز الاسر الممتدة كون هذا النمط مستمر الوجود في المجتمع الجزائري.

خاصة ان التغيير الذي حصل تم بسرعة فائقة، بحيث لم يتجاوز مدة جيل واحد، فلم يكن تحولا جذريا في الذهنيات والشروط المادية للحياة، وعندما تحصل تغيرات من هذا الحجم وفي فترة زمنية قصيرة مثلما حدث في المجتمع الجزائري، نجد ممثلي الجيل السابق -جيل الآباء الممثلين للنظام القديم او التقليدي- لم يرحلوا بعد حتى ادركهم الجيل الموالي، جيل التجديد او الجيل المتطلع. (حمدوش، 2009، صفحة 239)

والى السنوات الاخيرة الماضية نجد ان زخم الكتابات حول مآل نمط الاسرة الجزائرية يؤكد أنها لم تتحول تماما وانما تبقى رواسب الاسرة التقليدية متجذرة في كثير من مظاهر السلوك نتيجة عدم زوال القيم المحافظة والتقليدية بشكل تام وهذا ما يجعلنا نقول ان الاسرة الجزائرية هي اسرة انتقالية، فهي محتفظة في كثير من مظاهرها وآلياتها بوظائف الاسرة الممتدة، خاصة لدى الاجيال المتقدمة في العمر أي انها تجمع بين خصائص الاسرة الريفية وتلك الحضرية. فكل العوامل السابقة الذكر لم تكن لها القوة الكافية في تغيير الاسس الروحية للبنية الاجتماعية للعائلة، فقد بقيت الى مدة بعد الاستقلال متمسكة بقيمها، بتقاليدها، بصفات سلوكها وب عقلها الريفي (حمدوش، 2009، صفحة 71)، ورغم التطور الذي عرفته الاسرة الجزائرية التقليدية وظهور النمط النووي بقيت نسب من هذه الاسر التقليدية موجودة في هذا المجتمع الحديث ولها تأثير كبير على الاسرة الزوجية التي لم تستطع الاستقلال التام عنها (بوتنوشانت، 1984، صفحة 143)، فالأسرة الممتدة حتى وان فقدت شكلا الا انها تبقى حاضرة في التصورات الجماعية للأفراد، وفي مواقفهم الشخصية وبالتالي تبقى الاسرة النواة هي المجتمعية الشكل الذي يطغى من الناحية العددية والفكرية (حمدوش، 2009، صفحة 266).

ثالثا: المحددات الاجتماعية والثقافية للزواج العربي

3-1 - النظرة الدونية للمرأة المطلقة:

بالرغم من التحول الحاصل على مستوى القيم في المجتمع ككل، فلا تزال هذه القيمة خاصة متجذرة في المجتمع الجزائري، ولم تنجح في ازالتها تيارات التحضر ولا القيم الدخيلة عبر وسائل الاعلام والتكنولوجيا.

كون الاسرة الجزائرية تمر بمرحلة انتقالية، وباستمرارية الى حد بعيد للنمط التقليدي، المتمثل في القيم والعادات والثقافة الشعبية العامة للمجتمع الجزائري، من ذلك نلاحظ استمرارية بعض القيم التي تجعل المرأة تقدم تنازلات هامة في مصير حياتها من ذلك الرضا بالزواج العربي على امل تكوين اسرة جديدة، ومنبع ذلك في الاساس النظرة الدونية للمرأة المطلقة، حيث يبقى الطلاق امرا منبوذ في المجتمع الجزائري بالرغم من افكار التحرر والمساواة التي سمحت بانتشارها وسائل الاعلام والاتصال من جهة، والمواد القانونية الجديدة والمعدلة في تشريعات قانون الاسرة التي تضمن بشكل افضل حقوق المرأة من جهة اخرى .

3-2 - تأخر سن الزواج:

بعد ان شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة على مختلف اصعدة الحياة الاجتماعية ظهرت فيه بشكل واضح ظاهرة تأخر متوسط سن الزواج لكلا الجنسين حيث بلغ في آخر تعداد وطني 29.3 سنة بالنسبة للإناث، و33 سنة بالنسبة للذكور. (ONS, 2009, p. 09)

والامر هنا يمس الفتاة أكثر حيث ان تأخر الفتاة في الزواج يجعلها تتخوف على مصير خصوصيتها وانجابها كغريزة طبيعية من جهة اخرى وتخوفا من ضغوطات المجتمع النابعة من القيم السائدة في المجتمع الجزائري التي لا تزال تتميز بالهيمنة الذكورية وبعض القيم التي لا ترحم المرأة مثل ضرورة وأهيمية الزواج في المجتمع، كذلك ضرورة واهمية الانجاب اضافة الى قيمة الحفاظ على شرف الاسرة التي تتجلى في الزواج، وجل هذه العوامل قد يدفع الفتاة الى اللجوء الى الزواج العربي.

3-3- العادات الاجتماعية كعادة الحفاظ على الشرف:

وهي عادة متأصلة في المجتمع الجزائري حيث تسعى الاسرة الجزائرية الى الحفاظ على سمعة العائلة من خلال الحفاظ على شرف الفتاة وأفضل سبيل الى ذلك يعد الزواج مما يدفع ببعض الاولياء الى تزويج بناتهم في سن مبكر خاصة في حالة تدني المستوى التعليمي والثقافي للآباء، وهو ما قد يؤدي الى رفع حالات الزواج العربي بالرغم من ان الزواج المبكر ينتهك طفولة المرأة وصحتها وله اثار نفسية واجتماعية بالغة.

3-4- الفقر وتدني المستوى المعيشي للأسر:

فكثيرا ما تميل الاسر الفقيرة الى تزويج الفتاة لأول طالب زواج، مهما كان سنها مبكرا وعادة ما يختفي السبب في ذلك وراء الرغبة في التخلص من المصاريف المادية الكثيرة، او وجود ظروف اسرية قاهرة كالسكن مع افراد كثر في العائل مما يضغط المعيشة نفسيا وماديا فيعد الزواج فرصة لذلك للتخفيف من اعباء الاسرة المادية الكثيرة فيعد الزواج فرصة لذلك للتخفيف من اعباء الاسرة المادية اضافة الى ذلك رغبة الفتاة نفسها بالزواج على امل التغيير (ابو المصلح، 2006، صفحة 14)

فإن كان فالمجتمع يخاطب الفتاة بلغتين فيطالبها ان تكون ربة بيت تحسن تدبير شؤون بيتها وفي ذات الوقت فهو يطالبها بصورة المرأة المتعلمة او العاملة متعددة المهارات.

3-5- مفاهيم المجتمع المرتبطة بالزواج:

يحتل الزواج مكانة عالية في المجتمع لكونه ضرورة تدعمها مجموعة من القيم والمعايير الثقافية وهذا ما يدعم الزواج المبكر خاصة تلك المعايير المتعلقة بالعفة والشرف بالنسبة للفتاة، واكتمال صفات الرجولة لدى الفتى والعزوة والمكانة التي يحققها بتكوينه لأسرة جديدة وتحمل مسؤولياتها (علياء، 2009، صفحة 57) ، وهو ما يدفع بالآباء احيانا بالرضا بالزواج العربي لبناتهم.

3-6- تدني مستوى الوعي:

حيث ينتشر هذا النوع من الزواج خاصة عند الاسر المستقرة حديثا التي كانت تعيش ضمن نظام البداوة او حديثة التمدن وبالتالي هي اسر لا تزال تتشبث بالعادات والتقاليد والقيم المتوارثة عندها، وهو نظام عرف لدى السكان في مجتمع الصحراء الجزائرية الى غاية فترة ما بعد الاستقلال، ولا يزال البعض منهم يعيشون كبدو رحل ام سكان حديثي الاستقرار نسبيا.

رابعاً: الثغرات القانونية المخلفة للزواج العربي

سنحاول فيما يلي عرض مختلف المواد القانونية المعدلة التي لها صلة مباشرة او غير مباشرة في المساهمة في تفشي ظاهرة الزواج العربي

ومن جهة اخرى يرخّص بالزواج العربي عندما اجاز اثبات الزواج بحكم قضائي قاصداً بذلك تثبيت الزواج العربي وهو ما نصت عليه المادة 22 معدلة، يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي (العدل، 2005، صفحة 07) بالرغم من الزواج العربي ظاهرة مرتبطة بالمخلفات الثقافية والقيمية والدينية للأفراد الا ان قانون الاسرة المعدل قد ساهم في تفشي الظاهرة بطرق غير مباشرة مثل في جملة من المواد المعدلة نذكر منها المواد المتعلقة ب (المادة 7) شرط على طالبي الزواج ان يقدموا وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تثبت خلو طالبي الزواج من اي مرض او اي عامل قد يشكل خطراً يتعارض مع الزواج.

يتعين على الموثق او ضابط الحالة المدنية، ان يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما بما قد تكشف عنه من امراض او عوامل قد تشكل خطراً يتعارض مع الزواج، ويؤشر بذلك في عقد الزواج.

المادة 8: يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الاسلامية متى وجد المبرر الشرعي وتوفرت شروط ونية العدل.

يجب على الزوج اخبار الزوجة السابقة والمرأة التي يُقبل على الزواج بها وان يقدم طلب الترخيص بالزواج الى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزوجية.

يمكن رئيس المحكمة ان يخصص بالزواج الجديد، إذا تأكد من موافقتهما واثبت الزوج المبرر الشرعي وقدرته على توفير العدل والشروط الضرورية للحياة الزوجية.

المادة 8 مكرر (جديدة): في حالة التدليس يجوز لكل زوجة رفع دعوى قضائية ضد الزوج للمطالبة بالتطليق.

وبالتالي يفتح هذا النص القانوني الباب لمستغلي الثغرات القانونية من اجل الزواج بثنائية دون عناء الاجراءات القانونية والنزاعات مع الزوجة الاولى، او لتفادي مطالبتها القانونية بالطلاق، خاصة وان الترخيص مطلوب قبل الزواج وان بطلان الزواج دون ترخيص يتحقق قبل الدخول ولم ينص المشرع على مصير العلاقة بعد الدخول ما يستنتج منها انها لا تبطل و بالتالي اللجوء الى الزواج بالفاخرة، ثم تثبيت الزواج بحكم قضائي بعد ذلك.

المادة 8مكرر 1 (جديدة) يفسخ الزواج الجديد قبل الدخول، إذا لم يستصدر الزوج ترخيصا من القاضي وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 8 اعلاه.

4-1- تعدد الزوجات وشروط موافقة الزوجة الاولى.

تحديد سن الزوجة ب 19 سنة وهو امر لم يرد طرحه في شروط الزواج في الشريعة الاسلامية الذي بقي غير محدد ومرتبطة بمجرد البلوغ لكلا الجنسين فيما يتعلق بالسن.

وبالتالي يمكن الزواج من قاصر او أكثر وفق العقد الشرعي اي الزواج العربي، ثم اللجوء الى تثبيت العقد قضائيا فيما بعد.

4-2- الزواج العربي للمطلقات:

لجوء المطلقات الى الزواج العربي في حالة رغبتهم في اعادة الزواج وتكوين اسرة جديدة مما يجعلهن يتنازلن عن توثيق الزواج نزولا عند رغبة الزوج، خاصة وان مكانة المرأة الاجتماعية تتراجع نسبيا بعد الطلاق في المجتمع الجزائري، فيمكن بسهولة ان ترضى بالزواج العربي بالرغم من عواقبه كفقدان الحق في الحضانة.

4-3- يمكن ان يظهر الزواج العربي كآلية للحفاظ على الحق في الحضانة:

الحضانة آلية لحماية الطفل بعد فك الرابطة الزوجية وانفصال الابوين نظمها المشرع الجزائري مظهرها شروط استحقاقها واصحاب الحق فيها معتبرا اياها وسيلة لتحقيق مصلحة المحضون تسقط في حالة المساس بهذا المبدأ، ويعد زواج الام الحاضنة احدى اسباب سقوطها (قنيف، 2021، صفحة 05)، ومن هنا يمكن ان يظهر الزواج العربي كآلية للحفاظ على الحق في الحضانة.

4-5- يمكن ان يظهر الزواج العربي كآلية للحصول على الجنسية الجزائرية:

بمجرد ان يحمل الفرد الجنسية دولة ما فهو منتمي لها ويصبح مواطنا متمتع بكل حوقه الاساسية، لذلك يخضع زواج الجزائريين والجزائريات بالأجانب من الجنسين الى احكام تنظيمية كما حرص المشرع الجزائري على تنظيم الحصول على الجنسية وضبط شروطها، اما جنسية اصلية ام جنسية مكتسبة، فالأولى تمنح بطريقتي الدم والاقليم اذ اعتمد المشرع الجزائري على نسب الاب الجزائري كأصل ونسب الام الجزائرية كاستثناء اما الثانية فتكتسب بالتجنس وبالحالة الظاهرة وبالتجنس وبالزواج، ومن ذلك يعتبر الزواج احدى طرق الحصول على الجنسية الجزائرية، وبالتالي يعد الزواج العربي حيلة من الاجانب لاستفاء شروط اكتساب الجنسية الجزائرية عن طريق تثبيته بحكم قضائي فيما بعد، خاصة ان هذا الامر يتطلب شروطا كثيرة واجراءات معقدة وملف كثير الوثائق، ومدة طويلة لاستفاء الشروط، كل ذلك مع احتمالية رفض او قبول الملف. (قنيف،

2021، صفحة 08)

وبذلك نجد تحايل الافراد حول مسألة الزواج من الاجانب حيث يلجأ الافراد الى تحايل او اللجوء الى الزواج بعقد عربي نظرا لتعقيد اتمام الملف، فهذه الشروط حتى وان كانت بغرض تنظيمي وان لم تكن معقدة ظاهريا ولكنها تفتح ثغرات واضحة تجعل بعض الافراد ينفرون من تسجيل العقد خاصة في المجتمعات حيث يتدنّى الوعي الثقافي، في ظل وجود البديل باللجوء الى العقد العربي الشرعي تفاديا للإجراءات الكثيرة، او الوصول الى مقاصد لا تتأتى بالزواج المسجل.

4-6 عدم شمولية نظام التسجيل الحيوي للمناطق النائية:

وهنا نضيف عامل اخر في تفشي الزواج العربي ولكنه يمس الجنوب الجزائري اكثر من باقي المناطق بحكم خصوصية مناطق الجنوب التي تجعل الافراد يلجأون الى هذا النوع من الزواج، وهو العامل المتمثل في ضعف شمولية التسجيل الحيوي الذي يعنى بتسجيل الظواهر الديموغرافية ولادات، وفيات، زواج، ونقص بذلك على وجه الخصوص السكان المقيمين في المناطق النائية والمبعثرة والبدو الرحل الذي يكلفهم التنقل من اجل التسجيل عناء كبير، وعلى ذلك الاساس اتاح المشرع فرصة 60 يوما في ولايات اقصى الجنوب والمناطق الصحراوية لظروف خاصة بهذه الاماكن كالبعد عن مركز التسجيل ونقص انتشارها اذ تقتصر على المناطق الحضرية وعدم كفاءة ومجاعة المكاتب المتنقلة في احصاء جميع الظواهر الديموغرافية وتسجيلها بالحالة المدنية (سعد، بدون سنة نشر ، صفحة 40)، واستمرار نظام الحياة البدوية لدى الكثير من الافراد المعتمدين على حياة البدو والترحال، خاصة ان التسجيل المدني والى مدى غير بعيد ليس من اولويات هؤلاء السكان والذين لا يرون ضرورة في التسجيل بالحالة المدنية وذلك من منطلق ثقافية وتاريخية واجتماعية في ظل انخفاض الوعي، وبالتالي ضعف الاهتمام بعقد الزواج مدنيا وقد يمتد الامر الى عدم الاهتمام بتثبيته قضائيا، مما يساهم بشكل غير مباشر في تفشي ظاهرة الزواج العربي حيث يعجز الفرد غير المستكمل لوثائقه او الذي لا يملكها اساسا عن عقد الزواج مدنيا وبالتالي يلجأ الى الزواج العربي.

خاتمة:

بالرغم من الجهود المبذولة الا اننا نسجل من خلال الملاحظة الاجتماعية ان الزواج العربي ظاهرة لا تزال تحصد احصائيات معتبرة في ظل جمود القضاء في الجزائر وعجزه عن مواكبة التحولات الاسرية الناتجة عن تيارات التحضر والتغير الاجتماعي، ومن بين الحلول الجديرة بالذكر التعليمية التي وجهت الى الائمة بضرورة عرض العقد المدني من قبل أطراف الزواج قبل عقد الزواج شرعيا وهي تعليمية تحفظ حق المرأة والاسرة من التلاعب والانتهاك، ولكن اغلب الائمة لا يعملون بما كون الاساس في العقد بالنسبة لهم التراضي والثقة المتبادلة.

ومن ثم تظهر ضرورة الالحاح على الائمة من جهة وتوعية المواطنين من جهة اخرى لإيجابيات هذه التعليمية، او حتى سن قانون في هذا المسار، او ربما فرض غرامات مالية معتبرة على منتهكي الثغرات القانونية في اتمام الزواج العربي، وتثبيته قضائيا بعد ذلك، لعل ذلك يجعل الافراد يفكرون مليا قبل الاقدام على ذلك.

قائمة المراجع:

1. احمد زكي بدوي. (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . بيروت: مكتبة لبنان.
2. بلحاج العربي. (2005). الوجيز في شرح قانون الاسرة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
3. رشيد حمدوش. (2009). مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية ام قطيعة. الجزائر: دار هومة.
4. سركيس عادل. (بدون سنة نشر). الزواج وتطور المجتمع . القاهرة : دار الكتاب العربي.
5. سعد عبد العزيز، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، بدون سنة نشر.
6. شكري علياء. (2009). علم الاجتماع العائلي . عمان: دار المسيرة.
7. عدنان ابو المصلح. (2006). معجم علم الاجتماع . الاردن : دار اسامة .
8. غنيمة قنيف. (عدد03 المجلد 16، 2021). الزواج العربي كوسيلة للتعايل على القانون. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية .
9. مصطفى الخشاب. (1975). دراسات في علم الاجتماع العائلي. بيروت : دار النهضة العربية .

10. مصطفى بوتفوشانت. (1984). العائلة الجزائرية : التطور والخصائص الحديثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11. ميتشل دينكن. (1986). معجم علم الاجتماع . بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر .

12. وزارة العدل. (2005). قانون الاسرة . الجزائر.

13. ONS .(2009) .R.G.P.H 2008 les principaux résultats du sondage au 1/10 eme collections n 142/2008, série S :statistiques Sociales .Alger : ONS.